خواطر تاريخية

عدنان الحسني

"مصطلحات" ج ٧٧

الكلاسيكية

لطالما كانت الجمالية تصنف على اساس الظاهر في الشكل الجمالي والجوهر في الاشياء.. وان النسبة والتناسب بين الاشكال هي الحكم الفاصل بين ماهو خير وبين ماهو قبيح.. ورغم الحاجة الانسانية للتفريق بين القيم الاصلية وبين الدواخل من النزعات على تلك الصيغ الاصيلة فلم يتصدَ لمعرفة تلك القيم والمباديء الا القلة من هذا الكم الهائل من الاداب والفنون، ان حاجة المجتمع للتطور الثقافي بمعناه الانساني ومعناه الاكاديمي كانت الاساس في ان يظهر هنا وهناك مفكرون يدرسون الافعال المؤدية الى الانتاج والابداع بشقيهما المحصولي والمرني. هناك من يرى ان التقيد بالاساليب الاصلية للاشكال والاشياء في جوهرها هو الموصل الى حد التذوق بتلك النتائج هناك من يؤيد هذه الاستنتاجات المفهوم الجمالي، وهؤلاء من يحكمون العقل في النتاجات المتمثلة بالذوق وروعة العمل الابداعي من عدمه، ان ارجاع القيم الجمالية لاصولها منفردة قد لا يعطي الناتج صفة مجزئة بل ان المقياس النوعي لفاعلية تلك النتائج مع الظروف هو النتيجة النهائية اذا اخذت العناصر الاساسية مجتمعة بحيث ان التفاعل بين كل تلك العناصر الاساسية منفردة يكون ناتجا ليس بالشرط ان يحمل تلك الصفات بل ان يكون حاصل انصهار تلك القيم قيمة جديدة تضيف الى الناتج الكلي صفة الروعة والابداع، وتكون الاستفادة من حاصل مجموع تلك الاسس فائدة مؤثرةعلى الاجزاء دون ظهورها بقيمتها الحقيقة ليكون ناتج افعال تلك الاجزاء نتيجة ذات قيم جمالية تختلف باختلاف الاشكال وطابعها الظرفي والمحيط.. فالحركة الكلاسيكية التي ظهرت في الماضي كانت تطالب بان يكون الإصل في قيم المكونات اصيلا ليس متأثرا تأثرا شكليا وان ينبع الجزء من الجزء ليشكل الكل ضمن قالب يحافظ فيه الشكل النهائي على حمل تلك الصفات الاصيلة للعناصر، فدعى هؤلاء الى: كبت النزوات الانانية، وتغليب الشعور بالانتماء الجماعي اخذين بنظر الاعتبار ان المصلحة الفردية يجب ان لا تتعارض مع الصالح العام بكل نتائجه والا سيكون الفرد معزولا ومنزويا وينطبق هذا على الناتج، وان عامل النبل عند هؤلاء الكلاسيكين يعتبر عنصرا مهما من الانصهار لكل العناصر الاخرى ليحمل الناتج صفة النبل، ويكون الناتج الحاصل في تلك التفاعلات نتاجا جميلا، لذلك انبرى هؤلاء الى ان يجرد الفن من كل قبح وان يعكس الفن في الوقت ذاته قيما وافكارا عظيمة، ولا نستطيع ان ننكر صلابة التقيد بتلك الاشكال والاشياء ولكن مهما يكن فان تلك النظريات حملت طابعا تقييديا لايستطيع دعاته الانفلات عن تلك الاسس والمباديء التي تؤسس للكلاسيكية. حتى انهم وصلوا الى المطالبة بان تذكر كل التفاصيل وان كانت دقيقة، سواءا كانت في فن الرسم او في الادب والثقافة عامة، وقد طالب اصحاب هذه المدرسة في الثقافة بكل صنوفها طالب هؤلاء بان كل فن لابد له من ان يعتمد التفاصيل والجزيئات وان لايغفل جزئية تعتبر هامة في صياغة الهيكل العام والنهائي لكل عمل ثقافي، ولذلك كان المتأثرون بهؤلاء كثرا وعلى مختلف الصعد.

قصة ابو الانبياء: ابراهيم الخليل او ابرام العراقي

الجزء الاول

أ. فؤاد يوسف قزانجي

لاتعرف الانسانية في تاريخها شخصية دينية يعتز بها اليهود والمسيحيون والمسلمون، منذ كتابة التاريخ مثل شخصية النبي ابراهيم الخليل او بالاحرى ابرام الكلداني في بلاد مابين النهرين كما جاء اسمه في العهد القديم من الكتاب المقدس، اذ انه يعتبر بحق ابو الانبياء.

ولد ابراهيم حسب ماجاء في الكتاب المقدس في مدينة اور الكلدانية والصحيح اور السومرية الواقعة في سهل شنعار اي في الجنوب الغربي من العراق القديم، على الارجح عام "١٦٥٠" قبل الميلاد تقريبا وذكرت مصادر تاريخية اخرى ان تاريخ ولادته تعود إلى سنة "١٨٥٠" قبل الميلاد تقريبا ولا صحة للقول بانه ولد في قرية مجهولة وردت باسم اور قرب حران كما رجحت المصادر اليهودية، ووقع في هذا الخطأ الباحث محمد فرزات من سوريا في الموسوعة العربية الصادرة في دمشق، اذ لايعقل ان يولد مثل هذا النبي الجليل الذي اصطفاه الله لان يتحدث معه ويكون مبشرا بالاله الواحد "الله"، قد ولد في قرية لا يعرف عنها شيء، كما ان معرفته الى الخالق الوحيد، تمثل مرحلة نضوج انسانية هي نتاج مدينة حضارية مثل اور. كذلك من الصعب تأييد رأي بعض المؤرخين العرب الذين يذكرون ان ولادة النبي ابراهيم او نشأته كانت في مدينة بابل.

كانت مدينة اور في اواخر الالف الثانية قبل الميلاد اي في زمن ولادة ونشأة النبي ابراهيم من اكبر دويلات المدن السومرية في بلاد مابين النهرين، ولعل موقعها الذي كان على شاطىء نهر الفرات في تلك الفترة التي اكسبها اتصالا سهلا بالخليج "العربي" وشمال البلاد بواسطة الفرات الذي كان يصب مباشرة في الخليج انذاك. اعتبرت مدينة اور التراث الرافديني موطن الحضارة والمدينة. ولذلك فان الهتها الكبرى مثل "انانا" قد نقلت الى بقية مدن سومر مثل اوروك ولكش وغيرها. كانت مدينة اور في اوج تطورها الحضاري ايام نشأة النبي ابراهيم احدى المدن المتحضرة القليلة في العالم القديم، ولابد ان فكرة الاله الواحد قد شعر بها الحكماء في الدولة-المدينة اور- على رأسهم ابراهيم.

كانت مدينة اور تحتوي على معبد ضخم على شكل زقورة مدرجة، وبنى بجانبها معبدا اخرا للاله "نين-ك-آل" ننكال الذي قلد فيما بعد في بابل واقيم امام الزقورة الحمراء: معبدا اخراهو معبد "نانار"، وقريبا من المعبد بنى ملك البلاد المعروف بحكمته "اور-نمو" قصره الواسع المنيف المسور، وامام ساحة القصر الملكي بوابة ضخمة بارزة عن جدران السور. وبعيدا عن القصر الملكي وفي اقصى الجنوب الغربي، كانت تقع مساكن المدينة وازقتها وشوارعها الضيقة التي تمتد بشكل مستطيل، وقد قدر الاثاريون عدد سكان المدينة بما لايقل عن خمسين الفا من النفوس، وبعض ابنيتها تصل الى شاطىء نهر الفرات، حيث كان هناك ميناءا يعج بالقوارب والسفن الصغيرة التي كانت تسير جنوبا حتى الخليج. وفي نهاية جنوب مدينة اور كانت تقع المقبرة الملكية، وكان يحيط بالمدينة سور عال ذو اسس مبنية بالطابوق او الاجر المفخور.

لعل اور واوروك واريدو وغيرها من المدن السومرية كانت تمثل في الكتاب المقدس ارض شنعار او جنة عدن او بالاحرى ادانو وهي كلمة سومرية استعارتها اللغة العبرية فأضافتها الى التوراة. ولذلك اعتبرت اور من المدن المقدسة في بلاد الرافدين. وقد نشأ ابو الانبياء في هذه المدينة ذات الثقافة العالية، ونضجت روحه خلال الحضارتين السومرية والبابلية في هذه المدينة المتمدنة. وقد التمس ابراهيم معرفته الاله الخالق طويلا من خلال متابعته لعظمة الله وروعة مظاهر الكون والطبيعة وساءه تعدد الالهه الى ان ايقن انه لابد ان يكون للكون رب واحد، الذي لابد انه اوجد تلك الخلائق والمظاهر الرائعة في الطبيعة.

وهكذا نجد ان الله يدعوه لينطلق الى حران ومنها نحو الارض التي يريه اياها ليستقر فيها، فأطاع ورحل مع عائلته الى حران ومنها الى بلاد كنعان وفلسطين. كان اسمه ابرام وهو اسم رافديني ويعني بالاكدية لغة البلاد "الاب يرحم" او الاب الرحيم وجاء ذكره في العهد القديم باسم ابراهام بمعنى "ابو الاقوام" ثم سمى اخيرا بابراهيم الذي اضاف اليه التراث الاسلامي بالخليل الصفة التي اصبحت صنوا لاسمه. اما اسم ابيه فهو تارح ودعى في المصادر الاسلامية "آزر" وكان لابراهيم اخوان هما هاران الذي انجب ولدا دعاه لوط وابنة اسمها ملكة، اما الاخ الاخر فهو ناحور. ومات هاران عن عمر يناهز السبعين سنة في ارض ميلاده في اور السومرية الرافدينية، وتزوج ابراهيم من اخت له من ام اخرى تدعى ساراي او سارة، كما تزوج ناحور ملكة ابنة اخيه هاران.

رحل ابراهيم وعائلته من اور السومرية الى حران متجها شمالا اذ ربما توقف في بابل او كوثى كما جاء في المصادر الاسلامية ولعله توقف في شمال العراق كما تروي احدى الروايات وذلك قرب "بوابة ابراهيم" التي لايزال اسمها قائما حتى اليوم، ثم اتجه غربا شمال "سوريا" الى حران او حاران الواقعة في الشمال الغربي من سوريا وبعد مسيرة طويلة وصلها، فاستقر فيها لفترة من الزمن، حيث توفي والده تارح عن عمر يناهز "٢٠٥" من السنوات! وكانت حران او بالاحرى حاران مدينة قد انشأها الاكديون في نهاية الالف الثالث قبل الميلاد واسمها بالاكدية يعني "الطريق"، وكانت تعد وخلال قرون عدة مركزا من مراكز الحضارة الرافدينية حتى القرن السابع قبل الميلاد حينما احتمى بها اخر ملك آشوري حيث كانت تضم معبدا للاله سين.

وفي حران نادى الرب ابراهيم وقال له ان يذهب الى ارض كنعان حيث سيجعل من اسرته امة عظيمة مباركة(١) ويمكن ادراك مكانة ومنزلة النبي ابراهيم عندما جعل الله تعالى النبوة في ذريته ايضا حسبما جاء في القرآن الكريم. "ووهبنا له اسحق ويعقوب في ذريته النبوة والكتاب، واتيناه اجره في الدنيا، وانه في الاخرة لمن الصالحين"(٢)

وقد اختار الله بمحبته الواسعة ابراهيم ابا للانبياء حتى لقبه اشعيا النبي، خليل الله ومثله يعقوب الرسول الذي كتب قائلا "امن ابراهيم بالله فحسب له ذلك برا حتى دعى خليل الله".

المصادر

١. الكتاب المقدس: العهد القديم "سفر التكوين" الاصحاحات "١١ - ٢٥"

٢. المشهداني، محمد جاسم. مواقف الرسل والانبياء. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٧، "ص ٢١".

التحول الديمقراطي في العراق.. مسار لاصلاح النظم الاستبدادية

د. غضنفر حكمت الشيخ

مرحلة تتسم برؤى جديدة.. بهذه الكلمات سبقتني الناشطة الاجتماعية، وكأنها قرأت ما يجول في خاطري حول الاوضاع الاخيرة في عموم عراقنا.

ولترسيخ مفاهيم السلام السياسي اعربت السيدة ياسمين جعفر حسين الخصباك- الموظفة القديمة في دائرة الاثار/ مكتبة المتحف العراقي/ القسم الاجنبي والمتقاعدة حاليا والتي قطعت شوطا كبيرا في مؤسسات المجتمع المدني- عن مستقبل العراق الديمقراطي وما تتطلبه المرحلة من سعي جاد لمؤازرة جميع التوجهات والرؤى الوطنية والديمقراطية والعمل على تحقيق الاهداف الانسانية والاجتماعية التي تساهم في دعم وتثبيت الاواصر الداعية الى السلام والصداقة وتقبل الرأي والرأي الاخر.

واشارت في سياق حديثها قائلة:

المطلوب من الجميع مساندة المساعي الوطنية والتفاني الحقيقي وصولا الى وحدة الرأي وبالتالي الاتفاق على وحدة القرار السياسي لنيل الاسناد الشعبي الشامل.

نحن لا نريد ان تتعرض الديمقراطية الى استبداد الاكثرية او نفوذ للاغلبية لاننا في هذه الحالة نكون قد تحولنا الى اجواء دكتاتورية تحت غطاء ديمقراطي هش.. اذن نحن من حقنا ان نحذر من قادة هذه الديمقراطية التي تفرض هيمنتها على الاقلية بشكل او بآخر. وعلى الجميع ان يعلم ان التمتع بممارسة اي نشاط انساني سياسيا كان او اجتماعيا وعلى كافة الصعد هو حق مشروع لكل فرد في المجتمع بغض النظر عن انتمائه لأي حزب او فئة او طائفة او قومية ومهما كان حجم الانتماء.

وواصلت على عدم قبول اي تجاهل او تجاوز يمس الاقلية وفي كافة منابر المجتمع ولا يحق للاغلبية فرض سلوك لاينسجم مع الرأي العام او السياق الرسمي للمجتمع الا بموافقات اصولية ووفق محددات تقتنع بها الجهة المانحة مع مراعاة مشاعر واحاسيس الهيئة الاجتماعية او من يمثلها. وعن كيفية استيعاب مفهوم الديمقراطية اجابت قائلة:

متى ما نتفهم ان الديمقراطية تعني "حكم الشعب" عندها سنتوصل تدريجيا الى قناعة تامة لا رجعة عنها ان الشعب هو الذي يحكم نفسه بمعنى "حكم الشعب للشعب" وليس للطائفة او للقومية او للحزبية نصيب في التحكم بمصائر الشعوب.

وان يعي ممثل الشريحة الاجتماعية كيف يكون مهذبا في طرح مطالب شريحته امام مجلس النواب تجنبا لامتعاضات قد تبدو عند الاخرين والابتعاد عن مضايقة الاخرين، نعم من حق الجميع التمتع بالتعبير عن وجهات النظر وما شابه ولكن بالطريقة التي لا تؤثر على الاخرين باعتبار ان احترام الاخر هو احترام للذات ومن منطلق "احترم تحترم".

ثق ان حق تقرير المصير لا يمكن ان تناله الشعوب مالم تكن هناك اسسا متينة لمبادئ العدل والمساواة وفي ظل تشجيع الدعوة الى الحوار الوطني بين عموم مكونات المجتمع وفصائله السياسية الوطنية ورفض العنف والقسر والتناقضات التي لا تخدم العملية السياسية.

واكدت على ضرورة احترام الشخصيات الوطنية الكفوءة والمبادرة الصادقة في اختيارهم ومنحهم الثقة لمزاولة مسؤولياتهم خدمة للصالح العام وكل ما من شأنه خدمة الشعب. لقد اتيحت الفرص امامنا وما علينا الا ان نهب جميعا ويدا بيد لاحتضان تجربتنا الديمقراطية وبناء عراق ديمقراطي تعددي ليبرالي فيدرالي موحد.

وفيما يخص المعارضة تقول السيدة الخصباك:

مع شديد اعتزازنا بالوطنيين ونحن نؤيد مشروعية المعارضة... ولكن معارضة من...؟ ونحن امام صفحة جديدة من الصفحات السياسية.. نحن الان في ظل قوانين دستورية ديمقراطية.. لقد ولى عصر الاستبداد والتحكم القسري الذي يدفع بالوطنيين الى ضرورة التخندق صفا واحدا ضد المستبد -الحاكم الدكتاتوري المتسلط بالقوة- ان ابواب النظام الديمقراطي مفتوحة لكل ابناء الشعب والمعارضة حق مشروع للجميع شريطة ان تمارس بطرق سليمة واضحة علنية لا تآمرية ولا عدائية، خالية من مظاهر التسليح والخطف والاغتيال من اجل الوصول الى الكرسي بطرق همجية تلصصية ترفضها القوانين الدستورية الديمقراطية الحديثة..

هنا يا سيدي الفاضل.. انتفى هذا النمط النضالي من المعارضة امام واقع الديمقراطية الطاغي لتحقيق مطالب الشعب المشروعة وعن طريق ممثليه.

واضافت بالقول:

ويلعب الناخب الواعي دورا كبيرا في انجاح العملية الانتخابية واختيار الاصلح لخدمة البلد بعيدا عن العواطف الجياشة.. بعيدا عن التكتلات المشبوهة والمكايدات ذات الطابع الاحترابي حيث ان النهوض بالبلد يعتمد على "الناخب الناضج" الذي ينظر لمصلحة الشعب بعين واسعة الرؤيا لعموم مصير الشرائح الاجتماعية في الامة بلا تحيز.

وفي ختام حديثها اشادت بدور النساء والشباب في ارساء قواعد الديمقراطية والسلام في المجتمع العراقي.. وهذا هو شأن امة العراق في كل مجالات التقدم -على حد قولها- وناشدت الجميع في ان يكون الولاء للوطن ثم قالت:

لنطو صفحة الماضي وليؤد كل منا الواجب التضامني لاحتواء بعضنا بعضا ومن مختلف الاطياف... لنتحد معا لاحلال السلم في بلادنا ونشر ثقافة التسامح ولنكن قدوة لمن يريد ان يقتدي بنا ولكل من يسعى الى تخليص وطنه من الدكتاتورية والتنعم بكل مفردات الديمقراطية.

حتى على الكوتا دَنتْ نفوسكم

د. وديع بتي حنا

الشراهة والجشع وعدم الشعور بالإشباع هي الصفات التي يحرص اغلب بني البشر على ان يضعوا بينهم و بينها جبلا من نار. ولكن تبقى الحقيقة التي يجب ان تقال، ولا نعتقد أن بقولها نتجنى أو نظلم أحدا بقدر ما نصف الموصوف، هي تلك التي تشير إلى أن البعض، لا أدري ربما بالطبع اوبالتطبع، لايستطيع بسهولة أن يمنح الآخرين فرصة الاعتقاد أن هذه الصفات ليست ذبابا يطنّ على الدوام في طلعات مكوكية حول وجهه، لا بل ان هذه الحقيقة تسمح في أن ترى وقد أصبح لهذا الذباب مدرجات وقواعد ومطارات دائمة لدى ذلك البعض، تنطلق عند الحاجة في غارات في اتجاه هذا أو ذاك لتعود خائبة أو بفريستها الضحية.

أحيانا يذهب بنا الاعتقاد إلى أن صنوف الطعام التي تثير لعابنا، نحن العراقيين، تؤكد جين الشراهة الذي يسكن فينا ونتوارثه مع الأجيال، فكيف نفسر إذن بحثنا المتواصل عن الطعام المتخم بالدهون فنلحق كل عبارات وأوصاف الكرم بمن يدعونا إلى طعام زفر ونخرج لاعنين من كانت مائدة دعوته أشبه بوجبة صوم المسيحيين! . ألم يكن احد اللبنانيين على حق في ان يفتح فاه ويندهش ويصرخ قائلا، "يخرب بيتكم، اذا كنتم تفتحون ريقكم بالتشريب فما ستتناولون على الغداء"!

وهكذا فان المال والجنس كانا ولازالا نقطة الضعف التي يجب أن تؤخذ بالحسبان من قبل كل انسان مسالم يحب الحياة الهادئة بعيدا عن المنغصات واهلها، فيحرص مثلا على عدم التواجد حيث اصحاب العيون الوقحة كما يفكر مليا قبل ان يدخل في تجارة او شراكة مع من لم يعجنه بالمعرفة.

يحكي لي احد الاصدقاء كيف فعل القدر الاحمق فعله فائتمن احدهم في شراكة وصار هذا يلقي على مسامعه احلى الكلام في انه الأخ الذي لم تلده أمه، حتى أينعت الثمار وحان موعد قطافها تحت يافطة فتوى جاهزة لكل زمان ومكان تتلخص في ان مال الكافر حلال للمؤمن، فاصبح الاخ الذي لم تلده امه غريبا كافرا يستحق النهب والسلب والرمي على قارعة الطريق!.

في العراق وقبل ايام اضاف مجلس النواب العراقي الى الجشع والشراهة في الاكل والمشرب والجنس والمال شيئا جديدا، انها الشراهة السياسية الصارخة التي فتحت فيها الكتل الكبيرة عيونها على مصراعيها وسال لعابها على لقمة صغيرة كانت حصة للمكونات الصغيرة. ترى ألا تفقد اسماك القرش هيبتها و بعض احترامها لذاتها عندما تدنو نفسها فتشارك اسماك الزينة طعامها؟! لقد مثّل تصويت مجلس النواب العراقي على الغاء المادة الخمسين من قانون انتخابات مجالس المحافظات، و الخاصة بالكوتا للاقليات القومية والدينية وفي مقدمتها شعبنا الكلداني السرياني الاشوري، اعادة لقطار الديمقراطية والعراق الجديد الى المربع الصفري الذي ترفرف فيه اعلام "اهل الذمة".

لكن مايثير في النفس الارتياح حقا هو هذا الموقف الجماهيري والشعبي والرسمي الذي عبر ويعبر بشكل واضح عن استنكاره وامتعاضه وقلقه من الخطوة غير المبررة التي اتخذتها اساسا هيئة الرئاسة العراقية في نقضها للمادة المذكورة والتي جاء مجلس النواب العراقي بعد ذلك ليزيد الطين بلّة في تايد النقض بالتصويت على الغاء تلك المادة وهو الذي اقرّها سابقا. كيف لي أن انسى تلك المرأة العراقية التي جاءت الى مقر الحركة الديمقراطية الأشورية في بغداد، وقد شاهدت ذلك بأم عيني، حيث علمت من احدى القنوات التلفزيونية بالدعوة الى التظاهر استنكارا القرار مجلس النواب، فلم تمنح لنفسها كما يبدو فرصة الاستبيان عن مكان وزمان تلك التظاهرات، حيث كان المقصود بها تظاهرات ابناء شعبنا في سهل نينوى بينما اعتقدت تلك المرأة ان التظاهرات هي في بغداد، فخرجت من بيتها في ظروف تعيشها بغداد ونعلم بها جميعا واستأجرت سيارة اقلتها الى مقر الحركة لتستفسر عن مكان وزمان التظاهرة وهي تطلق سيلا عارما من جمل الشجب والاستنكار.

لقد برهن شعبنا الكلداني السرياني الاشوري، ربما للمرة الاولى خلال العقود الاخيرة، انه، وإن عُرف عنه شعب مسالم مُحب للجميع ، لكنه عندما يتعلق الامر بالوجود والدور في بلد هو فيه الاصل فإن لحمه مُر ولايقبل ان يكون تلك الشاة التي تساق للذبح ولاتنطق ببنت شفة. مع الغاء المادة الخمسين التي تمثّل الحد الادنى من الحقوق في بلد يقوم اليوم على المحاصصة وجد شعبنا الحال وقد بلغ السيل الزبى فانطلق رسميا وشعبيا ليصرخ بصوت هادر "الى هنا وكفى". وهكذا فقد امتزجت وتوحدت موجات الرفض والاستنكار التي اطلقها وبشجاعة ممثلونا في مجلس النواب الاستاذان الفاضلان يونادم كنا وابلحد افرام مع موجات التنديد التي جاءت كسيل عارم من افواه كل الرموز الدينية والشخصيات السياسية والثقافية في شعبنا ولتعاضدها حناجر الالاف التي خرجت في تظاهرات شعبية، فكان كل ذلك جهدا متميزا رائعا ومثْلاً لكل الخيرين ومناصري حقوق الانسان والساعين الى عراق ديمقراطي جديد مصدر فخر واعتزاز، في حين كان هذا الجهد اشارة حمراء تفاجأت بها كل عناوين ثقافة الاقصاء والتهميش والتخلف.

ربما كانت مصادفة ان اكون في الوطن وعلى مقربة من الحدث في هذه الظروف التي عاشها ويعيشها شعبنا والمتمثلة في تداعيات الغاء المادة الخمسين من قانون انتخابات مجالس المحافظات، وفي الوقت الذي كنت اتابع مايكتبه الاخوة الاعزاء من مقالات وتعقيبات تعكس الحس القومي والديني الاصيل، فكانت مقالاتهم لابناء شعبنا بلسما وحافزا للمزيد من الجهد وعدم الخنوع والاستسلام، لكن مقالات وكتابات اخرى طفت على السطح ايضا خلال الايام الماضية فانطلقت، وللاسف الشديد، لتحاول مرة اخرى استثمار الفرصة لتحقيق مصالح سياسية او إشباع عقد شخصية، من خلال التشهير والانتقاص من دور هذا او ذاك.

نصيحتنا الخالصة الصادقة لاصحاب تلك الكتابات، وجلّهم يسكنون المهجر والمغتربات، ان يبادروا الى البحث بجرأة عن الحقيقة ويعيدوا تعيير مجساتهم ومصادر معلوماتهم ليكونوا اكثر قربا من الوصف الدقيق، فقد سمعت باذني ورأيت بعيني ان ابناء شعبنا يُشفقون حقا على تلك الكتابات في محتواها وعائديتها، فعندما يفرغون من تصفحها يقولون يارب منك الهداية.

توافق الكبار هدر لحقوق الصغار..!؟

باقر الفضلي

إن كان للعراق ما يفخر به من أمجاد تراثه على مدى خمسة آلاف سنة من التأريخ وأكثر، فذلك هو نسيجه الإجتماعي الذي تمثل فيه مكوناته من الأثنيات القومية والدينية القديمة، واسطة العقد الفسيفسائي للمجتمع العراقي. فرغم كل ما تعرض له العراق في تأريخه القديم والحديث من ويلات الغزو والإحتلال، ظلت تلك المكونات متمسكة ومتماسكة في وجودها وإلتصاقها بأرض الوطن، الذي حمل بين جناحيه، الفراتين، تراث هذه الشعوب وأرثها الخالد في الحضارة والقيم والمعرفة حتى يومنا هذا..! اليوم ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين، تتعرض هذه المكونات العراقية، الى حملة منظمة من التنكيل والإضطهاد، فمنذ ما يزيد على خمس سنوات، ومع البدايات الجديدة للعهد الجديد، وفي ظل العملية السياسية "الديمقراطية"، شردت مئات الألوف من العوائل المسيحية والمندائية من مواطن سكناها الأصلية، تحت رهبة التهديد والقتل والإختطاف وفقدان الحماية الحكومية، وهُدمت غير قليل من أماكن عبادتها، وأغتيل العديد من رجال دينها، مما عرض وضعها الديموغرافي الى الخلل، حيث دفع بآلاف العوائل منها، الى طلب اللجوء في البلدان المجاورة، وتم إفراغ مناطق واسعة من سكانها الأصليين من هذه المكونات، كما في البصرة ومدينة الدورة في بغداد على سبيل المثال..!؟

ويأتي أخيراً وليس آخراً، مجلس النواب العراقي، متوجا كل تلك المآسي الذي تتعرض لها تلك المكونات الإثنية والدينية، بإقراره قانون إنتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، بعد إلغائه نص المادة/ ٥٠ من القانون على وهنها،(*) حاجبا بذلك حق تلك المكونات من التمثيل في مجالسها، رغم أنها من المكونات التي كفل لها الدستور كل حقوق المواطنة والحقوق السياسية، كمكونات متساوية مع غيرها من المكونات الأخرى في المجتمع، في هذه الحقوق..!؟

ومهما قيل عن نجاح الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب في تجاوز أزمة تمرير القانون المذكور، عن طريق "التوافق" وبتعاون ممثل الأمم المتحدة، إلا أنها أثبتت من جانب آخر، فشلها وليس للمرة الأولى، في الإلتزام بنصوص الدستور ومبادئه العامة، فجاءت عملية "التوافق" لتمرير القانون على حساب تلك المبادىء الدستورية، فكانت ضحية توافق الكبار، هدر لحقوق الصغار، ولإدراك الكتل السياسية البرلمانية ذات الأغلبية، والتي هي من صوت على الإلغاء، لتداعيات تلك الحقيقة، عجّل البعض من ممثليها أو رؤوساءها الى التعبير عن "أسفهم" لعدم شمول القانون لحق المكونات الإثنية الأقل عددا والطوائف الدينية الصغيرة، بالتمثيل في مجالس المحافظات، فأي كلام هذا..؟!؟

فإذا كان التعبير عن "الأسف" مجرد شعور ب "الندم" من قبل تلك الكتل السياسية التي شاركت في عملية "التوافق"، ملغية بذلك نص المادة/٥٠ من القانون المثبتة في نسخته المقرة في ٢٢/٧/٢٠٠٨، فالأمر لا زال في بداياته وبإمكان تلك الكتل المتسيدة في البرلمان، أن تعيد النظر في موقفها وتقترح إتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة التي تعيد الأمور الى نصابها الذي ينسجم مع مباديء الدستور، وذلك بالإعتراف للمكونات الصغيرة بكامل حقها في التمثيل في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، وفق الكوتا التي تتناسب وحجمها "الحقيقي" في المحافظات المعنية. وبإمكان مجلس الرئاسة إقتراح التشريع المناسب لهذا السبب، ولأسباب أخرى تتعلق بإستخدام أماكن العبادة للدعاية الإنتخابية، وإعادته لمجلس النواب للنظر في أمر ذلك..!

وإذا كان الأسف تعبيراً عن سهو يستوجب الإعتذار، وهكذا بررت بعض الكتل النيابية ذلك، فالأمر أدهى وأمر، ويرفضه كتبرير واقع الحال. أما إذا كان ما وراء الأكمة ما ورائها، وما تبطنه عملية "التوافق" التي جرت في الغرف الخلفية، من خفايا الإتفاقات وأهدافها المبطنة، فالأسئلة التي تطرح نفسها، تظل تبحث عن إحتمالات أجوبتها وتفسيرها بعيدا، في ركام خطط ما هو مرسوم لمستقبل العراق والمنطقة، وفيما سيكون عليه مصير الإثنيات الصغيرة وفي مقدمتها الكلدوآشوريين والمكونات الأخرى من الطوائف الدينية الصغيرة، وعلاقة ذلك برسم الخريطة الطائفية لتلك المكونات والتعامل معها كمجرد أقليات دينية مسيحية، يمكن إذابتها وإمتصاصها من قبل الإثنيات الكبيرة، وفيما ستكون عليه خريطة العراق القادم، وما تعنيه حملات التشجيع على النزوح من العراق الى دول المهجر..!!؟ وإلا فأي معنى للأسف الذي أطلقه قادة ورموز الكتل النيابية الكبيرة، في الوقت الذي كانت فيه كتلهم نفسها هي من صوت بالإجماع على إلغاء المادة/٥٠ من القانون والمصادق عليها سلفاً من قبل المجلس نفسه في جلسته المنعقدة بتأريخ ٢٢/٧/٢٠٠٨ ، فكيف يفسر التحالف الرباعي للأحزاب الحاكمة أسفه هذا، وهو المبادر "توافقيا" على إلغاء نص يقر بحق المكونات الإثنية الأقل عدداً والطوائف الدينية الأصغر من صلب القانون، تحت حجج واهية ومنها غياب التعداد الصحيح لنسب تلك المكونات، فهل يمتلك مجلس النواب يا ترى، إحصائيات دقيقة عن أعداد المكونات الكبيرة..؟ أليس في هذا الأسف والقلق الذي أبدته رموز هذه الأحزاب، ما يوحي بأنه من فذلكة التلاعب السياسي، أو من باب ذر الرماد في الأعين، أو الضحك على الذقون، ولا أريد الذهاب الى أبعد من ذلك..؟!؟

مهما وُصفت به عملية "التوافق" الأخيرة في إمرار قانون إنتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، بكونها عملية بالإتجاه الصحيح في طريق بناء "الديمقراطية" ودعم "العملية السياسية"، من جهة التعجيل بإجراء الإنتخابات، وهذا يسجل لصالحها، فهي من الجانب الآخر وفي جوهرها، قد سجلت إنعطافا خطيراً بالإتجاه المعاكس للتوجه الديمقراطي المفترض والمثبت في الدستور، والذي تنتهج كافة الكتل السياسية الحاكمة، بالإلتزام به منهجا في مسيرة "العملية السياسية"، كما وأنها شكلت تعارضا صارخا مع منطوق الفقرة/ب/ أولا من المادة الثانية/ الباب الأول - المباديء الأساسية من الدستور العراقي الدائم، وفي أخطر المواقع التي تتعلق بحقوق الإنسان، ناهيك عن تعارضها مع العديد من النصوص الدستورية الأخرى..!!؟

لا أريد هنا الخوض في التكهن بعوامل وأسباب ما يقف وراء إلغاء المادة/٥٠ من القانون، فهذا له حديث آخر، ولكن من المفيد الإشارة هنا، الى نص المادة/ ٣٥ من القانون التي أغفلها الجميع، لتنكشف أمام القاريء حصيلة لعبة "التوافق" التي جاء من ثمراتها ما حصدته الأحزاب الإسلامية، حكرا لها من وراء ذلك، وهو تثبيت نص المادة المذكورة، التي تسمح لتلك الأحزاب بحرية إستغلال أماكن العبادة للدعاية الإنتخابية، خلافاً لأحكام الدستور فقد نصت المادة المذكورة من القانون بصيغته الجديدة على ما يلي:

"المادة (٣٥): يمنع استخدام دوائر الدولة ويقصد بها مواقع العمل والوظيفة للدعاية الانتخابية ويسمح استخدام دور العبادة لذلك". أما حقيقة نص المادة المذكورة في القانون المقر في ٢٢/٧/٢٠٠٨ والمنقوض من قبل مجلس الرئاسة فكانت على النحو التالي: "المادة (٣٥): يمنع استخدام دوائر الدولة ودور العبادة بأية وسيلة كانت لأغراض الدعاية الانتخابية".

(*) ليست صيغة المادة/٥٠ في جوهرها، غير شكل من أشكال تكريس مبدأ المحاصصة بديلا عن مبدأ المواطنة.

"أقلية" حيوية...

جيفارا زيا

اثبت شعبنا الكلداني السرياني الآشوري جدارته وكفاءته رغم التحديات التي يواجهها من تهميش واقصاء وتغييب التي تعرض لها في زمن التحول الديمقراطي الحالي في البلاد، واكد لهذه القوى التي سعت للنيل من ارادته، عزمه في التحدي، فالبرغم من تلقيب شعبنا بالاقلية، الا اننا اثبتنا باننا "اقلية حيوية" تتفاعل بايجابية مع الاحداث ومعطياته وبجدية راسخة بضرورة المشاركة فيها كجزء من الكل وحسبانه بالرقم غير السهل وان حاولت بعض الاطراف المحيطة اهمالنا كطرف فعال في معادلة التوازن الوطني الواجب ان تكون وفق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

لقد اصيبت عدد من الجهات وضمن نهجنا المتميز بقصر النظر والتي لا تستطيع ان ترى الاشياء وتقيمها الا بعين مشوهة بالحقد والشوفينية والغاء الاخر، بمحاولات ميؤوسة لاحتواء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري ومصادرة قراراته الحرة المستقلة، فتمكنت في مراحل معينه من اقصائنا كممثلين لهذا الشعب من بعض مفاصل الدولة عند تشكيل الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان وتغييبنا من المجلس السياسي للامن الوطني والمفوضية المستقلة للانتخابات، ولكن في هذه المرة ومن خلال اطلاق قانون انتخابات مجالس المحافظات، فمحاولتها كانت كبيرة ومجحفة بحق شعبنا العريق ووجهت في صميم كياننا القومي لالغاء وجوده كمكون اصيل ذو عمق موغل في التاريخ وصانع الحضارة النهرينية... متناسين فعالية هذا الشعب الحيوي، والذي رد هذه المرة بحزم وجرأة وقطع الطريق امام كل المؤامرات التي تحاك ضده لتغييب هويته القومية والدينية..

وعبر شعبنا عن نفوره ورفضه من لقانون مجالس المحافظات من خلال مظاهرات عارمة انبعثت من مناطقه التاريخية واحتجاجات ممثليه وكياناته السياسية والدينية والثقافية، وقدمت فيها رسالة شديدة اللهجة تضمنت مفاهيم توحيد القرار والعمل المشترك وفق معايير الحرية وتوجيهها ضد كل من يحاول المساس بمصير هذا الشعب الحر في وطنه الذي بناه وورثه من اجداده في بابل واشور... تحية لكم ايها الشعب العظيم.. الذي ادرك بان خلاصه لن يتم الا من خلاله، فانتم دوما تضيفون للتاريخ احداث، وتصنعون من القيم حضارات..